المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية

**اسم المقال:** الانعكاسات السياسية والاجتماعية للتحديات الاقتصادية على الأردن في الفترة (1999 - 2024)
**اسم الكاتب:** نادية فالح العموش
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9465
**تاريخ الاسترداد:** 2026/11/01 15:14 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية جامعة مؤتة ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

# Political and Social Impacts of Economic Challenges on Jordan in the Period (1999-2024)

Nadia Faleh Alomuosh

Received : 18/07/2024
Revised : 03/10/2024
Accepted : 06/10/2024
Published : 30/06/2025

DOI: 10.35682/jjlps.v17i2.1093

*Corresponding author :

saifnawaf1994@outlook.com

## Abstract

The study aims to explore the political and social impacts of economic challenges in Jordan and analyze the internal and external factors that influenced the country's economy. The study also addresses the exacerbation of the economic crisis and its political effects due to the economic and social conditions in Jordan, in addition to analyzing the economic repercussions of the COVID-19 crisis. In order to answer the study questions about the political and social repercussions of the economic challenges on Jordan, the study follows mixed-method methodologies such as the descriptive analytical method, which is based on the induction methodology of literature and texts and which focuses on describing the data related to the phenomenon under study, in order to identify the reasons for the occurrence of the research problem and present it critically, to obtain results supported by reliable logical explanations. Among the study's most significant findings is that unemployment and rising poverty rates are notable social impacts of economic crises. The study also found that the increased influx of Syrian and Iraqi refugees due to economic and political conditions has placed pressure on Jordan's economic and social resources. It concluded that economic crises exacerbate political tensions within Jordan and that regional influences have led to economic challenges in Jordan, complicating regional relations, particularly given the current circumstances in the region. The study proposed several important recommendations: offering urgent and direct assistance to the agricultural and livestock sectors, bolstering the local industrial sector to foster self-reliance and boost revenues. It also advised creating a national fund to aid struggling institutions in lessening the COVID-19 crisis's economic impact and enhancing economic stability. Furthermore, the study advocated streamlining business licensing processes, lowering energy costs for active economic sectors, and providing tax exemptions across all sectors to mitigate the effects of the economic crisis.

**Keywords**: Political and social implications, economic challenges, Jordan.

# الانعكاسات السياسية والاجتماعية للتحديات الاقتصادية على الأردن في الفترة (1999–2024)

نادية فالح العموش

تاريخ الاستلام: 2024/07/18
تاريخ المراجعة: 2024/10/03
تاريخ موافقة النشر: 2024/10/06
تاريخ النشر: 2025/06/30

الباحث المراسل:

saifnawaf1994@outlook.com

## الملخّص

هدفت الدراسة إلى استكشاف التأثيرات السياسية والاجتماعية للتحديات الاقتصادية في الأردن، بالإضافة إلى تحليل العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت في اقتصاد البلاد. وتناولت، أيضًا، تفاقم الأزمة الاقتصادية وتأثيراتها السياسية نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، بالإضافة إلى تحليل الآثار الاقتصادية الناجمة من أزمة كورونا. ومن أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة حول الانعكاسات السياسية والاجتماعية للتحديات الاقتصادية على الأردن؛ اتبعت الدراسة منهجيات مختلطة الأساليب مثل المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على منهجية الاستقراء للأدبيات والنصوص، والذي يركز على وصف البيانات المتعلقة بالظاهرة موضوع الدراسة، وذلك للتعرف إلى أسباب حدوث مشكلة البحث وتقديمها بشكل نقدي، بهدف الحصول على نتائج مدعومة بتفسيرات منطقية موثوقة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها أن البطالة وارتفاع معدلات الفقر تمثلان تأثيرات اجتماعية بارزة للأزمات الاقتصادية. وتوصلت، أيضًا، إلى أن زيادة تدفق اللاجئين السوريين والعراقيين نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية قد فرضت ضغوطًا على الموارد الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، وأن الأزمات الاقتصادية تزيد من التوترات السياسية داخل الأردن، وأن التأثيرات الإقليمية أدت إلى تحديات اقتصادية في الأردن وعقد العلاقات الإقليمية خاصة في ظل الأوضاع الراهنة في المنطقة. ووضعت الدراسة عدة توصيات بارزة تتمثل في توجيه دعم فوري ومباشر إلى القطاع الزراعي والإنتاج الحيواني، بالإضافة إلى دعم قطاع الصناعة المحلية؛ لتعزيز فرص الاعتماد الذاتي وزيادة الإيرادات، وإنشاء صندوق وطني لدعم المؤسسات المتعثرة، للتخفيف من تأثير أزمة كورونا على الاقتصاد الوطني ودعم الاستقرار الاقتصادي، وتسهيل حصول المؤسسات على رخص المهن دون شروط، وخفض تكاليف الطاقة للقطاعات الاقتصادية النشطة، بالإضافة إلى منح إعفاءات ضريبية لكافة القطاعات، مما يسهم في التغلب على تداعيات الأزمة الاقتصادية.

**الكلمات المفتاحية:** الانعكاسات السياسية والاجتماعية، التحديات الاقتصادية، الأردن.

**مقدمة:**

كانت الفترة من عام 1999 إلى عام 2024 حقبة تحولية بالنسبة للأردن، حيث اتسمت بسلسلة من التحديات الاقتصادية التي خلفت تداعيات سياسية واجتماعية عميقة في البلاد. فلطالما اتسم اقتصاد الأردن بالضعف في مواجهة الصدمات الخارجية، نظرًا لموارده الطبيعية المحدودة، واعتماده على المساعدات الخارجية، وعدم الاستقرار الإقليمي. وعلى مدى ربع القرن الماضي، واجه الأردن سلسلة من الصعوبات الاقتصادية، بما في ذلك النمو الاقتصادي البطيء، ومعدلات البطالة المرتفعة، والتضخم، وتزايد الدين العام. ولم تؤد هذه التحديات إلى إجهاد النسيج الاقتصادي للبلاد فحسب، بل أثرت أيضًا بشكل كبير على المشهد السياسي والتماسك الاجتماعي (Abu Murad & Alshyab, 2019) .

وعلى الصعيد السياسي، أدت التحديات الاقتصادية في الأردن إلى زيادة استياء الجمهور من الحكومة. فمنذ اعتلاء الملك عبد الله الثاني العرش في عام 1999، نفذت الحكومة سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى تحرير الاقتصاد وتعزيز نمو القطاع الخاص. ومع ذلك، غالبًا ما قوبلت هذه الإصلاحات بمقاومة عامة بسبب عدم المساواة الملحوظة والصعوبات الاقتصادية التي تسببت فيها، مثل خفض الدعم وزيادة الضرائب. فعلى سبيل المثال، كانت احتجاجات عام 2018، التي اندلعت ردًا على زيادات الضرائب المقترحة وتدابير التقشف المدعومة من صندوق النقد الدولي، من بين أكبر الاحتجاجات التي شهدتها الأردن منذ سنوات. وقد أبرزت الاحتجاجات الإحباط المتزايد بين الأردنيين بشأن سوء الإدارة الاقتصادية والافتقار إلى الشفافية والمساءلة داخل الحكومة. وردًا على الاحتجاجات، اضطرت الحكومة إلى التراجع عن بعض سياساتها المقترحة وإجراء تعديل وزاري، مما يسلط الضوء على كيفية تأثير المظالم الاقتصادية بشكل مباشر على الاستقرار السياسي (Mofady & Malawi, 2022) .

وقد أدت التحديات الاقتصادية إلى تفاقم التفاوتات الاجتماعية القائمة في الأردن. إذ اتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء، مع تركيز الفرص الاقتصادية بشكل متزايد في المناطق الحضرية، مما ترك المناطق الريفية والطرفية مهمشة اقتصاديًا. وقد عزز هذا الشعور بالحرمان بين شرائح معينة من السكان، وخاصة بين الشباب، الذين يواجهون معدلات بطالة عالية وآفاق محدودة للصعود الاجتماعي. وقد تحول إحباط الشباب أحيانًا إلى مظاهرات عامة واضطرابات، مما يعكس استياء مجتمعي أوسع نطاقًا من الوضع الراهن. وعلاوة على ذلك، أدت الصراعات الاقتصادية إلى إجهاد النسيج الاجتماعي في الأردن من خلال الضغط على العقد الاجتماعي التقليدي، حيث توفر الحكومة الوظائف والإعانات في مقابل الولاء العام. ومع اضطرار الحكومة إلى خفض الإعانات وخفض الوظائف في القطاع العام بسبب الضغوط الاقتصادية، تعرض هذا العقد الاجتماعي الضمني للضغوط، مما أدى إلى زيادة الصراخ العام والمطالبات بالإصلاح السياسي (Al-Mashaqbeh, 2022) .

حيث تفاقمت التحديات الاقتصادية التي يواجهها الأردن بسبب الديناميكيات الإقليمية، مثل تدفق اللاجئين من البلدان المجاورة، بما في ذلك العراق وسوريا. وقد فرض وصول هؤلاء اللاجئين ضغوطًا هائلة على الخدمات العامة المتوترة بالفعل في الأردن، مثل الرعاية الصحية والتعليم والإسكان، وزاد من المنافسة على الوظائف والموارد، مما أدى إلى تأجيج التوترات الاجتماعية. وفي حين حظيت الأردن بالثناء الدولي على حسن ضيافتها وقدرتها على الصمود في استضافة اللاجئين، إلا أن هذا الضغط أدى محليًا إلى تضخيم المظالم بين الأردنيين الذين يشعرون بأن احتياجاتهم يتم تجاهلها لصالح الالتزامات الدولية. وقد ترجم هذا أحيانًا إلى مشاعر معادية للأجانب ودعوات إلى سياسات أكثر صرامة في التعامل مع الهجرة واللاجئين (Bani Hamad, 2019) .

كان للتحديات الاقتصادية أيضاً آثار كبيرة على السياسة الخارجية الأردنية. فقد أدى الاعتماد على المساعدات والقروض الأجنبية، وخاصة من الدول الغربية ودول مجلس التعاون الخليجي، في بعض الأحيان إلى الحد من قدرة الأردن على المناورة السياسية في القضايا الإقليمية. فعلى سبيل المثال، في مقابل الدعم المالي، كان على الأردن في كثير من الأحيان أن يوفق بين سياساته ومصالح الدول المانحة، حتى عندما لا تتوافق هذه المصالح مع تفضيلات سكانه. وقد أدت هذه الديناميكية إلى انتقادات من مختلف المجموعات السياسية والاجتماعية داخل الأردن، التي تزعم أن التبعية الاقتصادية قوضت سيادة البلاد وقدرتها على العمل بشكل مستقل في مصلحتها الوطنية، وكان للتحديات الاقتصادية التي واجهت الأردن من عام 1999 إلى عام 2024 تداعيات سياسية واجتماعية بعيدة المدى. فقد اتسمت الفترة بتزايد الطلب العام على الإصلاح السياسي، وتفاقم التفاوت الاجتماعي، والضغوط على كل من العقد الاجتماعي والهوية الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، أدى عدم الاستقرار الإقليمي وضغوط استضافة عدد كبير من اللاجئين إلى تعقيد المشهد الاقتصادي والاجتماعي بشكل أكبر. وفي المستقبل، سيتطلب التصدي لهذه التحديات المتعددة الأوجه اتباع نهج شامل يوازن بين الإصلاح الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والشمول السياسي (Noori, 2019).

**مشكلة الدراسة**

على الرغم من الصعوبات والتحديات والتهديدات التي يواجهها الأردن، إلى جانب التأثيرات السياسية والاجتماعية التي أثرت وما زالت تؤثر بشكل مباشر في الأمن الوطني الأردني منذ الاستقلال عام 1946 وحتى يومنا هذا، فإنه يتوجب على صانع القرار فهم كافة المعطيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتحليلها بعمق عند وضع السياسات وصياغتها، سواء كانت على مستوى السياسة الداخلية أو الخارجية. ومن خلال اتصال الباحثة الوثيق بالدراسات التي غطت كافة الانعكاسات للجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على الدولة الأردنية، والمجتمع الأردني، جاءت هذه الدراسة، ومن خلال مشكلتها لتحاول الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: ما الانعكاسات السياسية والاجتماعية للتحديات الاقتصادية على الأردن؟ ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الآتية:

**أسئلة الدراسة الفرعية**

1- ما التحديات الاقتصادية الرئيسية في الأردن من عام 1999 إلى عام 2024؟
2- كيف أثرت هذه التحديات الاقتصادية على الاستقرار السياسي والسياسات الحكومية؟
3- ما التداعيات الاجتماعية لعدم الاستقرار الاقتصادي، وخاصة فيما يتعلق بالتوظيف والتعليم والصحة؟
4- ما السياسات التي اتبعها الأردن أو يجب عليه اتباعها لمواجهة التحديات الاقتصادية داخليًّا وخارجيًّا؟
5- كيف استجابت الفئات الاجتماعية المختلفة في الأردن للضغوط الاقتصادية، وما أشكال التغيير الاجتماعي التي ظهرت؟

**أهمية الدراسة**

تبرز أهمية هذه الدراسة في تسليطها الضوء على الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التحديات الاقتصادية التي واجهها الأردن، وخاصة بعد أزمة كورونا. ويضع هذا الواقع الأردن أمام العديد من المسؤوليات الحيوية، حيث تتطلب مثل هذه الأوضاع فهمًا عميقًا وإدراكًا لطبيعة المخاطر والتحديات التي يواجهها الاقتصاد الأردني، ومن ثم تحديد الوسائل الفعالة لمعالجتها أو التخفيف من آثارها السلبية. لذلك تتجلى أهمية الدراسة فيما يأتي:

1- تسهم هذه الدراسة في تقديم تحليل علمي حديث يساعد الباحثين والمتخصصين على فهم تأثير التحديات الاقتصادية على الجوانب السياسية والاجتماعية في الأردن.
2- ستضيف هذه الدراسة إلى المكتبات الأردنية والعربية مرجعًا منهجيًّا حول تأثير التحديات الاقتصادية على الجوانب السياسية والاجتماعية في الأردن.

**أهداف الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتضمن:

1- تحليل التحديات الاقتصادية التي واجهتها الأردن بين عامي 1999 و2024.
2- تقييم التداعيات السياسية لهذه التحديات الاقتصادية.
3- تقييم التأثيرات الاجتماعية وكيف أثرت على الفئات السكانية المختلفة داخل الأردن.
4- فهم التفاعل بين الظروف الاقتصادية والاستقرار السياسي والتغيير الاجتماعي في الأردن.
5- تسليط الضوء على التأثيرات الاقتصادية التي نجمت عن أزمة كورونا.

**فرضية الدراسة**

من أجل خدمة الغرض من الدراسة، وتحقيق أهدافها، حاولت الدراسة تحليل الدراسة، والسعي إلى التحقق من صحة فرضيها التالية: يواجه الأردن آثاراً سلبية سياسية واجتماعية نتيجة انعكاس التحديات الاقتصادية عليه.

**منهجية الدراسة**

اتبعت الدراسة منهجيات مختلطة الأساليب مثل المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على منهجية الاستقراء للأدبيات والنصوص، والذي يركز على وصف البيانات المتعلقة بالظاهرة موضوع الدراسة، وذلك للتعرف إلى أسباب حدوث مشكلة البحث وتقديمها بشكل نقدي، بهدف الحصول على نتائج مدعومة بتفسيرات منطقية موثوقة.

**حدود الدراسة**

استعرضت الدراسة تأثير التحديات الاقتصادية وانعكاساتها السياسية والاجتماعية منذ العام 1999.

**الأدب النظري والدراسات السابقة:**

لقد تأثر الاقتصاد الأردني بشدة بالسياق العالمي الحافل بالتحديات، ولاسيما ارتفاع أسعار السلع الأولية العالمية. وفي محاولة لزيادة القدرة على الصمود ودعم التعافي الاقتصادي، اعتمدت الحكومة الأردنية عدة تدابير للتخفيف من الآثار السلبية على المستهلكين ومؤسسات الأعمال، لاسيما الأسر والعمال الأكثر احتياجاً. ومع ذلك، فإن تسريع وتيرة الإصلاحات يعُد أمراً بالغ الأهمية في المستقبل لإطلاق العنان لإمكانات النمو في الأردن وخلق فرص عمل شاملة للجميع، لاسيما النساء والشباب (مجموعة البنك الدولي، 2023).

إن مسيرة الإصلاحات التي انطلقت في ظل ظروف اقتصادية حادة في الأردن، تقدمت بوتيرة بطيئة وانتقائية يعوزها التنسيق، ونجح الأردن في ترسيخ استقراره الاقتصادي وباشر بتحرير التجارة والقطاع المالي والخصخصة لكنّه لم يفلح في إيجاد حلول مستدامة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها المملكة، أما شبكات الأمان غير الرسمية فمكّنت الأردنيين من التعامل مع الأسعار المرتفعة وخففت من حدة الفقر والبطالة، بيد أنّها لم تدفع بالإصلاح الاقتصادي قدما. وبالتالي يتعين على الأردن أن يواجه الوقائع الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، ومنها الفقر والبطالة والدين العام والاعتماد الكبير على المساعدات الخارجية. فالفشل في مواجهة هذه التحديات قد يهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلاد، ولاسيما في ظل الإحباط السياسي الناجم عن المشاكل العالقة في المنطقة، على غرار الصراع العربي الإسرائيلي والحرب في العراق. فعادة ما يقتصر وضع الإصلاحات الاقتصادية وتطبيقها على النخبة الحاكمة، ومع ارتفاع وتيرة التغير الوزاري في الأردن، لا تجد الحكومة أمامها ما يكفي من الحوافز للمضي في الإصلاحات المثيرة للجدل؛ أما النخب الشابة التي تنادي بالإصلاح فغالباً ما تكون بعيدة البعد كله عن الوقائع الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها السكان وبالتالي لا تحظى جهودها بدعم الشعب (Alissa, 2007).

**تعد وثيقة "الإنتقال الكبير"، التي أصدرها صندوق الملك عبد الله للتنمية، سجلاً توثيقيًا مهما للمجتمع الأردني خلال الفترة (1999-2024)، والتي تزامنت مع تولي جلالة الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية. تتناول الوثيقة التطورات والتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي واجهت الأردن خلال هذه الفترة. وقد** بدأت رؤية الملك الاقتصادية والتنموية تتبلور حول عدة محاور أساسية، منها تحرير وتحديث الاقتصاد، وتحسين مستوى المعيشة لجميع الأردنيين، ويشمل ذلك تخفيض الديون، وتقليص العجز في الموازنة، وتبني سياسات اقتصادية تحررية، والاندماج في الاقتصاد العالمي، وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية، ومحاربة البطالة والفقر. تهدف جميع هذه الجهود إلى تحقيق الاعتماد الذاتي. ويمكن تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي خلال الفترة المذكورة إلى ثلاث مراحل رئيسة (Al-Tal, 2024):

1. العشرية الأولى (1999-2009): تعرف بمرحلة الإنجازات والإصلاحات الاقتصادية الجوهرية، حيث شهدت معظم المؤشرات الاقتصادية ارتفاعًا ملحوظًا.
2. العشرية الثانية (2010-2019): تميزت بمرحلة المنعة والصمود في مواجهة العديد من الصدمات والتحديات الاقتصادية.
3. المرحلة الثالثة (2019-2022): تتزامن هذه المرحلة مع التعافي من أزمة جائحة كورونا ودخول الأردن في المئوية الثانية له، حيث يشهد الاقتصاد بداية تنفيذ مشاريع تحديث سياسية واقتصادية وإدارية.

**الدراسات السابقة:**

**دراسة (Mofady & Malawi, 2022) بعنوان ثر الاستقرار السياسي على الاحتياطيات الأجنبية**

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر الاستقرار السياسي على الاحتياطيات الأجنبية في الأردن خلال الفترة من 1996 إلى 2017. ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحثون منهجين بحثيين هما: المنهج الوصفي والمنهج القياسي. وتم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوة التوزيعية (ARDL) .وأظهرت النتائج أن الاستقرار السياسي له تأثير إيجابي على الاحتياطيات الأجنبية في الأردن في المدى الطويل، حيث إنه إذا زاد الاستقرار السياسي بمقدار (1) وحدة، فإن الاحتياطيات الأجنبية تزيد بنسبة 1.148. أما في المدى القصير، فهناك تأثير إيجابي للاستقرار السياسي على الاحتياطيات الأجنبية، حيث إنه إذا زاد الاستثمار الأجنبي غير المباشر بمقدار 1 وحدة، فإن الاحتياطيات الأجنبية تزيد بنسبة 0.498.

**دراسة الخوالدة والزبون (2022) بعنوان الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للاجئين السوريين في الأردن: وجهة نظر الأردنيين.**

استقبل الأردن أكثر من 1.2 مليون لاجئ سوري، منهم 656.213 لاجئ مسجل لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منذ بداية الأزمة السورية في عام 2011. ويشعر الأردنيون بشكل حاد

بالتأثيرات الكبيرة للاجئين على حياتهم اليومية وضغوط اللاجئين على الخدمات والموارد الطبيعية وسوق العمل، وخاصة في المجتمعات المضيفة حيث يكون التأثير هو الأعلى. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للاجئين السوريين في الأردن من وجهة نظر الأردنيين. كما تهدف إلى التعرف على اقتراحات الأردنيين للتخفيف من آثار السوريين والتكيف مع قضية اللاجئين في الأردن. تعتمد هذه الدراسة بشكل أساسي على البيانات المتاحة للاجئين السوريين المأخوذة من المؤسسات ذات الصلة في الأردن مثل دائرة الإحصاءات العامة ووزارة التخطيط والتعاون الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. بالإضافة إلى ذلك، تم تصميم استبيان وتوزيعه عبر الإنترنت على عينة تمثيلية من الأردنيين (1080 مستجيبًا) لتحقيق أهداف الدراسة. وكشفت النتائج أن الضغوط على سوق العمل والخدمات والبنية التحتية وكذلك ارتفاع إيجارات المساكن كانت من أبرز التأثيرات الاقتصادية للاجئين السوريين خاصة في المحافظات المجاورة لسوريا في الأردن. وتمثلت التأثيرات الاجتماعية في ارتفاع معدلات الجريمة والمخدرات. كما أن للاجئين تأثيرات وضغوطا على المياه النظيفة والطاقة والبيئة. ومع ذلك، أفاد المستجيبون ببعض التأثيرات الإيجابية للاجئين بما في ذلك توفير السوق للعمالة عالية المهارة ومنخفضة الأجر مما يجعل السوق الأردني أكثر تنافسية. واختتمت الدراسة ببعض التوصيات المقترحة التي قد تخفف من الآثار السلبية للاجئين على الأردن وتتكيف مع الأزمة.

**دراسة (Al-Mashaqbeh, 2022) بعنوان واقع الإصلاح السياسي في الأردن وأبرز معوقاته في الفترة (1989-2019)**

هدفت الدراسة إلى الكشف عن واقع الإصلاح السياسي في الأردن وأبرز معوقاته في الفترة (1989-2019)، ولتحقيق هذا الهدف تم اعتماد المنهج البنيوي الوظيفي الذي طوره تالكوت بارسونز، وديفيد استيون وغابرييل الموند، والذي ينظر إلى النظام السياسي باعتباره عدة مبانٍ تؤدي وظائف متعددة وضرورية. وقد تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة تناولت مفهوم الإصلاح السياسي وأبرز النظريات التي تم شرحها له في الأدبيات العربية والأجنبية، فيما تناول المبحث واقع الإصلاح السياسي في الأردن في الفترة (1989-2019) وأبرز مؤشرات الإصلاح التي شملتها فترة الدراسة، وأخيراً تناول المبحث الثاني أبرز معوقات الإصلاح السياسي سواءً كانت متعلقة بالأحزاب أو بالبنية الاجتماعية للمجتمع الأردني. وخلصت الدراسة إلى أن الإصلاح السياسي في الأردن يأتي دائماً بعد حدوث أزمة معينة.

إن الإصلاحات التي شهدها الأردن عام 1989 جاءت نتيجة للأزمة الاقتصادية التي عانى منها الأردن في ذلك الوقت، في حين جاءت الإصلاحات السياسية عام 2011 نتيجة للأحداث التي شهدتها المنطقة العربية خلال ثورات الربيع العربي. كما أظهرت الدراسة أن ضعف الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى الثقافة الاجتماعية السائدة في المجتمع الأردني التي تعزز الولاء للعشيرة أو العائلة، من أبرز معوقات الإصلاح السياسي في الأردن.

**دراسة بدارين (2022) بعنوان التحديات الاقتصادية والأمنية والسياسية التي تواجه الأردن في ظل جائحة كورونا**

حيث بحثت هذه الدراسة في الآثار المترتبة على استمرار انتشار جائحة كورونا على التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تواجه الأردن. وبينت الدراسة أن استجابة البلاد للجائحة تشكل منعطفًا مهمًا في عملية الإصلاح في المنطقة. وقد تكشفت ردود أفعال الحكومة الأردنية كعملية لتعزيز السلطة في مكتب رئيس الوزراء المعين مع إضعاف المؤسسات الديمقراطية والمعارضة الاجتماعية والسياسية المنظمة والمجتمع المدني. ومن خلال هذه السياسة، سعت الحكومة إلى استباق المطالب الشعبية بالإصلاحات السياسية والمشاركة في سياق أصبح فيه العقد الاجتماعي الريعي غير قابل للاستمرار. وتمثل الخطة الإسرائيلية المؤجلة لضم أجزاء من الضفة الغربية رسميًا تهديدات خطيرة للتوازن الهش في البلاد واستراتيجيتها الأمنية التي استمرت قرنًا من الزمان. وعلى الرغم من أن بقاء المملكة الهاشمية كان على المحك عدة مرات طوال تاريخها، فإن التقاء التحديات بعد كوفيد-19 فريد من نوعه. وقد لا يفشل اعتماد البلاد على نهج تقليدي قائم على الأمن في معالجة المشكلة فحسب، بل قد يزيد من المخاطر.

**دراسة (Abu Murad & Alshyab, 2019) بعنوان عدم الاستقرار السياسي وأثره على النمو الاقتصادي: حالة الأردن**

بينت الدراسة أنه قد يكون لعدم الاستقرار السياسي آثار بعيدة المدى على الأداء الاقتصادي. وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثر عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي من خلال التركيز على حالة الأردن، وهي دولة صغيرة تقع في الشرق الأوسط، تمثل منطقة غير مستقرة سياسياً إلى حد كبير. التصميم/المنهجية/النهج يتم إجراء التحليل من خلال انحدار مؤشرات مختلفة لعدم الاستقرار السياسي الداخلي والخارجي على النمو الاقتصادي للفترة من 1980 إلى 2015 باستخدام نهج المربعات الصغرى العادية المعدل بالكامل. وتشير النتائج إلى تأثير كبير لعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي للبلاد في جميع المواصفات المعتبرة؛ وعلى وجه الخصوص، يكشف التحليل عن تأثير إيجابي لعدم الاستقرار السياسي الخارجي الذي يتم فهرسته من خلال عدم الاستقرار السياسي في البلدان الحدودية والتأثير السلبي لعدم الاستقرار السياسي الداخلي، كما هو ممثل بعدد الجرائم والتغييرات الوزارية. وعلاوة على ذلك، فيما يتعلق بتأثير مستوى الحرية، وجد المؤلفون دليلاً على ما يسمى بمنظور الصراع. الأصالة/القيمة هذه الورقة البحثية أصلية وذات صلة لسببين رئيسيين. أولاً، إنها تضيف إلى المناقشة حول آثار عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي، وبالتالي، تفصل بين آثار عدم الاستقرار السياسي الداخلي والخارجي. ثانياً، إنها تقدم مساهمة مهمة من خلال التركيز على حالة الأردن، التي لم تحظ باهتمام كبير في الأدبيات حول عدم الاستقرار السياسي حتى الآن، على الرغم من أن عدم الاستقرار السياسي يشكل تهديدًا مستمرًا للبلاد.

**دراسة (Bani Hamad, 2019) بعنوان أثر الإصلاحات السياسية على الاستقرار في الأردن: (2011-2018)**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الإصلاح السياسي والاستقرار السياسي في الأردن من خلال استعراض سريع لمفاهيم ومؤشرات الإصلاح السياسي والاستقرار السياسي، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها أن استقرار الأردن نسبي، وأن عملية الإصلاح السياسي في البلاد حققت بعض الإنجازات ولكنها لم تكن كافية لتحقيق الاستقرار السياسي المنشود، وأكدت الدراسة أن الإصلاح السياسي الحقيقي سيؤثر إيجاباً على استقرار الأردن، وعندما يسود هذا المنطق فإن الوضع سيتغير إلى الأفضل، وتصان حقوق الإنسان وحرياته، ويسود الوئام والعدل المجتمعي، ويسود الأمن والاستقرار للحاكم والمحكوم على حد سواء.

وتتميز الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات السابقة بشمولية تحليل كافة الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وانعكاساتها على التحديات التي واجهت ولا زالت تواجه الأردن في الفترة ما بين (1999) و (2024). وبالتالي تبرز أهمية الدراسة الحالية من خلال شموليتها في تحليل كافة الجوانب.

**المناقشة والتحليل:**

**الوضع الاقتصادي في الأردن من عام 1999 إلى عام 2024**

لقد تشكل المشهد الاقتصادي في الأردن من عام 1999 إلى عام 2024 من خلال مزيج من العوامل الداخلية والخارجية، مما أدى إلى فترات من النمو والتحدي. وقد شهدت أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مرحلة من التوسع الاقتصادي المعتدل، مدفوعًا في المقام الأول بالإصلاحات الهيكلية وجهود الخصخصة التي بدأها الملك عبد الله الثاني بعد فترة وجيزة من توليه العرش في عام 1999. وهدفت هذه الإصلاحات إلى تحديث الاقتصاد، والحد من هيمنة القطاع العام، وجذب الاستثمار الأجنبي. وفي الفترة من عام 2000 إلى عام 2008، شهد الأردن معدل نمو سنوي متوسط للناتج المحلي الإجمالي بلغ حوالي 6٪، وهو أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 3.5٪ خلال نفس الفترة. وقد عزز هذا النمو الأداء القوي في قطاعات السياحة والبناء والخدمات، فضلاً عن التدفقات الكبيرة من المساعدات الأجنبية والتحويلات المالية، والتي شكلت ما يقرب من 10-15٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد خلال العقد (Al-Ougaili & Yaqoub, 2019) .

ولكن الأزمة المالية العالمية في الفترة 2008-2009 كانت بمثابة نقطة تحول بالنسبة للاقتصاد الأردني. فقد أدت الأزمة إلى انخفاض حاد في الاستثمار الأجنبي المباشر وتباطؤ النمو الاقتصادي، حيث انخفضت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي من 8.2% في عام 2007 إلى 2.3% فقط في عام 2009. وتفاقم التأثير بسبب عدم الاستقرار الإقليمي، وخاصة الربيع العربي في عام 2011، الذي عطل طرق التجارة، وخفض السياحة، وزاد من تكلفة واردات الطاقة. واعتمد الأردن، الذي يفتقر إلى الموارد الطبيعية الكبيرة، بشكل كبير على الطاقة المستوردة، والتي شكلت حوالي 96% من احتياجاته من الطاقة.

كما فرض تدفق اللاجئين من سوريا المجاورة ضغوطاً كبيرة على الخدمات العامة والبنية الأساسية في الأردن. وبحلول عام 2014، ارتفع عدد اللاجئين في الأردن إلى أكثر من 600 ألف، وهو ما يمثل أكثر من 10% من إجمالي سكان البلاد، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الإنفاق العام على الرعاية الصحية والتعليم والإسكان (Alheet & Hamdan, 2020).

من عام 2015 إلى عام 2019، استمر الاقتصاد الأردني في التعامل مع النمو البطيء، بمتوسط 2% فقط سنويًا. وشهدت هذه الفترة ارتفاع الدين العام، الذي وصل إلى ما يقرب من 95% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2019، ارتفاعًا من 68% في عام 2010. أصبحت معدلات البطالة المرتفعة مشكلة مستمرة، وخاصة بين الشباب، حيث ارتفع معدل البطالة الإجمالي إلى أكثر من 18% بحلول نهاية عام 2019. بالإضافة إلى ذلك، أثرت الضغوط التضخمية، مدفوعة بارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة، على الإنفاق الاستهلاكي والاستقرار الاقتصادي. ولمعالجة هذه التحديات، نفذت الحكومة عدة جولات من التقشف المالي، بما في ذلك خفض الدعم وزيادات الضرائب، بهدف خفض عجز الموازنة، الذي بلغ 3.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 (Al-Dalahmeh & Dajnoki, 2021).

أدى ظهور جائحة كوفيد-19 في عام 2020 إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية في الأردن. فقد أدى الوباء إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنحو 1.6% في عام 2020، مما يمثل أول انكماش اقتصادي منذ عقود. وارتفع معدل البطالة إلى مستوى غير مسبوق بلغ 23.9% في الربع الثاني من عام 2020، وبلغ معدل البطالة بين الشباب أكثر من 50%. وانهار قطاع السياحة، الذي ساهم بنحو 14% في الناتج المحلي الإجمالي ووظف 50 ألف شخص، تقريبًا بسبب قيود السفر والإغلاق. واستجابت الحكومة بسلسلة من تدابير التحفيز، بما في ذلك التحويلات النقدية وتأجيل الضرائب والقروض المدعومة، لدعم الشركات والأسر. وعلى الرغم من هذه الجهود، استمر الدين العام في الارتفاع، متجاوزًا 100% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2021 (Alalawneh, 2020) .

بالنظر إلى الوضع الراهن، فإن التوقعات الاقتصادية للأردن من عام 2021 إلى عام 2024 متفائلة بحذر. وتركز جهود التعافي الاقتصادي على الإصلاحات الهيكلية، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز التحول الرقمي. وتوقع صندوق النقد الدولي انتعاشًا تدريجيًا مع وصول نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.7% في عام 2021 واستقراره عند حوالي 3% بحلول عام 2024، بشرط الظروف الاقتصادية العالمية ونجاح طرح اللقاحات. ولا تزال التحديات الرئيسة قائمة، بما في ذلك ارتفاع معدلات البطالة، والدين العام، وعدم الاستقرار الإقليمي. ومع ذلك، فإن الموقع الاستراتيجي للأردن، والقوى العاملة الماهرة، والإصلاحات الجارية توفر الأساس للنمو المستدام إذا اقترن ذلك بالحكم الفعّال والدعم الدولي. وتسلط الرحلة من عام 1999 إلى عام 2024 الضوء على قدرة الأردن على الصمود في مواجهة العديد من الشدائد، مما يؤكد الحاجة إلى مواصلة الإصلاح والتكيف في ظل المشهد العالمي المتغير بسرعة، من عام 1999 إلى عام 2024،

إذ واجهت الأردن عددًا لا يحصى من التحديات الاقتصادية التي أثرت بشكل كبير على مسار التنمية. فقد بدأت الفترة بسلسلة من التعديلات الهيكلية في أواخر التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدافع من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. هدفت هذه الإصلاحات إلى الحد من العجز المالي في الأردن، الذي وصل إلى 10.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1999، وشملت تدابير مثل خفض الدعم وزيادة الضرائب وخصخصة الشركات المملوكة للدولة. في حين تم تصميم هذه التغييرات لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد، إلا أنها غالبًا ما أدت إلى آلام اقتصادية قصيرة الأجل، بما في ذلك زيادة معدلات البطالة، التي كانت تدور حول 13.7٪ في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. علاوة على ذلك، كان الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على المساعدات الأجنبية والتحويلات المالية، التي شكلت حوالي 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة. وقد أدى هذا الاعتماد إلى جعل الأردن عرضة بشكل خاص للصدمات الخارجية، مثل الأزمة المالية العالمية في عام 2008، التي أدت إلى إنخفاض حاد في الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية، مما أدى إلى تفاقم نقاط الضعف الاقتصادية القائمة (Khasawneh, 2024).

وقد جلبت الحرب الأهلية السورية، التي بدأت في عام 2011، مجموعة أخرى من التحديات الاقتصادية للأردن. فقد فرض تدفق أكثر من 1.3 مليون لاجئ سوري ضغوطًا هائلة على البنية التحتية للبلاد والخدمات العامة وسوق العمل. ووفقًا للبنك الدولي، قُدِّرت تكلفة استضافة اللاجئين بأكثر من 2.5 مليار دولار سنويًا، أي ما يعادل حوالي 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي للأردن. وقد أدى هذا الإنفاق المتزايد إلى ضغوط كبيرة على الميزانية الوطنية، مما أدى إلى توسيع العجز المالي، الذي بلغ في المتوسط حوالي 7٪ من الناتج المحلي الإجمالي طوال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. بالإضافة إلى ذلك، أدت أزمة اللاجئين إلى تفاقم معدل البطالة المرتفع بالفعل، والذي وصل إلى 19٪ بحلول عام 2019، مع ارتفاع معدل البطالة بين الشباب إلى أكثر من 35٪. وشهدت هذه الفترة أيضًا ارتفاع الدين العام، الذي تضخم من 63٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 إلى أكثر من 95٪ بحلول عام 2020، مدفوعًا بالعجز المالي المستمر والنمو الاقتصادي البطيء (Alshirah, Alshira'h, & Lutfi, 2022).

لقد شكلت جائحة كوفيد-19 في عام 2020 عقبة اقتصادية أخرى للأردن، مما أثر بشدة على القطاعات الرئيسة مثل السياحة، التي شكلت ما يقرب من 14٪ من الناتج المحلي الإجمالي قبل الوباء. أدى انهيار قطاع السياحة، إلى جانب الاضطرابات في سلاسل التوريد العالمية والانخفاض الحاد في التحويلات المالية (التي انخفضت بنسبة 10٪ في عام 2020 وحده)، إلى انكماش الاقتصاد بنسبة 1.6٪ في عام 2020، وفقًا لصندوق النقد الدولي. وتضمنت استجابة الحكومة سلسلة من التدابير المالية التي تهدف إلى تخفيف الضربة الاقتصادية، بما في ذلك حزمة تحفيز بقيمة 775 مليون دولار. ومع ذلك، أدت هذه التدابير إلى زيادة الضغوط على المالية العامة، مما دفع الدين العام إلى 110٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2021. وبدأ التضخم، على الرغم من استقراره نسبيًا لمعظم الفترة، في الارتفاع بسبب

اضطرابات سلسلة التوريد وزيادة تكاليف الاستيراد، ليصل إلى 4.4٪ في عام 2022، وهو أعلى مستوى له منذ أكثر من عقد من الزمان (Alshirah, Alshira'h, & Lutfi, 2022) .

مع دخول عشرينيات القرن الحادي والعشرين، ظلت التحديات الاقتصادية التي تواجه الأردن عميقة، حيث أضاف تغير المناخ طبقة إضافية من التعقيد. واجهت البلاد، التي تعد بالفعل واحدة من أكثر دول العالم ندرة في المياه، نقصًا متزايدًا في المياه، تفاقم بسبب الجفاف المطول والإفراط في استخراج مواردها المائية المحدودة. وقد أثر هذا الوضع بشكل كبير على الإنتاجية الزراعية، التي تشكل حوالي 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي وتوظف 5.5٪ من القوى العاملة، وفقًا لدائرة الإحصاء الأردنية. بالإضافة إلى ذلك، استمر عدم الاستقرار الإقليمي وعدم اليقين الاقتصادي العالمي في التأثير على ثقة المستثمرين، مما حد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

في عام 2023، كان الاقتصاد الأردني لا يزال يعاني من معدل نمو بطيء، متوقعًا أن يبلغ 2.7% وفقًا للبنك الدولي، ومعدل بطالة مرتفع باستمرار يبلغ 22.6%، وهو من بين أعلى المعدلات في المنطقة. وقد أبرز الجمع بين هذه العوامل الحاجة الملحة إلى إصلاحات اقتصادية شاملة تهدف إلى تعزيز النمو المستدام، والحد من الاعتماد على المساعدات الخارجية، ومعالجة نقاط الضعف الهيكلية التي طالما ابتليت بها اقتصاد الأردن (Abu Alfoul, Mishal, & Schneider, 2024) .

**القضايا الاقتصادية الداخلية في الأردن: البطالة والتضخم والديون (1999-2024)**

كانت البطالة تشكل تحديًا مستمرًا للأردن، وخاصة بين الشباب والسكان المتعلمين. من عام 1999 إلى عام 2024، تقلبت معدلات البطالة في الأردن بشكل كبير، مما يعكس الاتجاهات الاقتصادية العالمية والقضايا الهيكلية الداخلية.

في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كانت معدلات البطالة تدور حول 14-15٪. وعلى الرغم من الجهود الحكومية المختلفة لتحفيز نمو الوظائف من خلال التوظيف في القطاع العام والمبادرات الرامية إلى دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، إلا أن هذه المعدلات شهدت انخفاضات طفيفة فقط. ومع ذلك، أدت الأزمة المالية العالمية في عام 2008 إلى تفاقم الوضع، مما دفع معدلات البطالة إلى ما يزيد عن 17٪ بحلول عام 2009. وفي السنوات التي تلت ذلك، تقلبت البطالة ولكنها ظلت مرتفعة، وخاصة في ضوء أزمة اللاجئين السوريين، التي بدأت في عام 2011 وأثقلت كاهل سوق العمل في الأردن بشكل كبير. وبحلول عام 2019، بلغ معدل البطالة نحو 19%، ويرجع ذلك جزئيًا إلى تباطؤ النمو الاقتصادي ونقص الفرص في القطاع الخاص. وتفاقم الوضع بشكل كبير مع ظهور جائحة كوفيد-19، التي شهدت ارتفاعًا غير مسبوق في معدل البطالة إلى 25% في عام 2020، وهو أعلى مستوى له منذ عقدين من الزمن. وعلى الرغم من بعض جهود التعافي، إلا أنه حتى عام 2024، تظل البطالة قضية

حرجة، وخاصة بين الشباب والنساء، حيث تظل المعدلات أعلى من 20% باستمرار، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى الإصلاحات الهيكلية لخلق سوق عمل أكثر ديناميكية وشاملة (Noori, 2019).

أشارت البيانات الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي الأردني إلى ارتفاع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (التضخم) لعام 2016 ليصل إلى (124.7) نقطة مقابل (119.3) نقطة خلال عام 2017 بنسبة ارتفاع مقدارها (4.5%). بالإضافة إلى ارتفاع مجموع قيمة الشيكات المرتجعة بشكل عام العام الماضي ليصل إلى نحو (1.701) مليار دينار مقارنة (1.591) مليار دينار خلال عام 2017 وبنسبة زيادة مقدارها (6.9%) (Abu Murad & Alshyab, 2019)، كذلك ارتفاع إجمالي الإنفاق خلال العام 2018 ليصل إلى ما قيمته (8.5) مليار دينار مقابل (8.1) مليار دينار عام 2017 وبنسبة زيادة (4.8%)، فيما سجلت الموازنة العامة خلال العام الماضي عجزًا ماليًا (بعد المنح) مقداره نحو (728) مليون دينار مقابل (748) مليون دينار بانخفاض نسبته (2.7%) (غرفة تجارة عمان، 2018).

كان التضخم أيضًا قضية مهمة بالنسبة للأردن على مدى العقدين والنصف الماضيين، متأثرًا إلى حد كبير بعوامل خارجية مثل أسعار النفط العالمية وعدم الاستقرار الإقليمي والاعتماد على الواردات.

بين عامي 1999 و2008، كان التضخم في الأردن معتدلاً نسبيًا، حيث بلغ متوسطه حوالي 3–4% سنويًا. ومع ذلك، تغير هذا بشكل كبير في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث بلغ التضخم ذروته عند 14٪ في عام 2008، مدفوعًا في المقام الأول بارتفاع أسعار الغذاء والوقود العالمية. بعد هذا الارتفاع، تباطأت معدلات التضخم إلى حد ما ولكنها ظلت متقلبة بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي المستمر في المنطقة. على سبيل المثال، أدى الصراع السوري إلى زيادة تكاليف السلع والخدمات بسبب اضطرابات سلسلة التوريد، مما دفع التضخم إلى حوالي 5–6٪ في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

وفي السنوات الأخيرة، ساهمت جائحة كوفيد–19 وانقطاعات سلسلة التوريد العالمية اللاحقة في تجدد الضغوط التضخمية، حيث بلغ التضخم 4.2٪ في عام 2022. اعتبارًا من عام 2024، يظل التضخم في الأردن مصدر قلق، حيث يتراوح حول 5٪، مدفوعًا بأسعار الطاقة المرتفعة وزيادة تكاليف السلع المستوردة، مما يعكس تحديات إدارة التضخم في اقتصاد يعتمد بشكل كبير على الواردات والظروف الاقتصادية الخارجية (Mofady & Malawi, 2022).

وقد أصبح الدين أحد أكثر القضايا الاقتصادية إلحاحًا بالنسبة للأردن، وخاصة في ضوء العجز المالي المتزايد في البلاد والاعتماد على الاقتراض الخارجي. أما من عام 1999 إلى عام 2024، فقد شهد الدين العام في الأردن زيادة كبيرة، مما أثار المخاوف بشأن الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي. وفي عام 1999، بلغ الدين العام في الأردن حوالي 70٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما كان يُعتبر بالفعل مرتفعًا بالنسبة لاقتصاد ناشئ. وعلى مدى العقد التالي، تقلبت مستويات الدين، ولكن حدثت زيادة ملحوظة بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008. بحلول عام 2010، فقد ارتفع الدين العام في الأردن إلى 67٪

من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى زيادة الإنفاق الحكومي وانخفاض المساعدات الخارجية. وتفاقم وضع الديون بشكل كبير مع بداية أزمة اللاجئين السوريين، الأمر الذي تطلب إنفاقًا عامًا كبيرًا على المساعدات الإنسانية والبنية التحتية. وبحلول عام 2015، ارتفعت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن إلى 93٪. كما أدت التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 إلى زيادة الضغط على المالية العامة، مما أدى إلى زيادة الاقتراض.

اعتبارًا من عام 2024، بلغ الدين العام في الأردن حوالي 112٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مما يسلط الضوء على التحديات المالية الشديدة التي تواجه الحكومة. وهذا المستوى المرتفع من الديون، إلى جانب العجز المستمر في الميزانية، يؤكد الحاجة الملحة للإصلاحات المالية والتدابير الرامية إلى تحفيز النمو الاقتصادي لضمان الاستدامة الاقتصادية على المدى الطويل والحد من الاعتماد على التمويل الخارجي (Batayneh, Al Salamat, & Momani, 2024).

وتعكس هذه التحديات الاقتصادية الداخلية – ارتفاع معدلات البطالة، والتضخم المستمر، وتزايد الدين العام – قضايا هيكلية أوسع نطاقًا داخل الاقتصاد الأردني. يتطلب معالجة هذه التحديات إصلاحات اقتصادية شاملة، وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، والاستثمارات المستهدفة في القطاعات التي يمكن أن تدفع النمو المستدام وخلق فرص العمل. وبينما يشق الأردن طريقه إلى الأمام، ستظل هذه القضايا محورية في أجندة سياسته الاقتصادية، مما يؤثر على الاستقرار المحلي والعلاقات الدولية.

**مصادر الموارد الاقتصادية في الأردن**

اقتصاد المملكة الأردنية الهاشمية يعتمد اعتمادًا رئيسًا على قطاع الخدمات والتجارة والسياحة، وبالإضافة إلى ذلك يعتمد على بعض الصناعات الاستخراجية مثل صناعة الأسمدة والأدوية. ويعد الأردن فقيرًا بالموارد الطبيعية، ولكن لديه مناجم للفوسفات في جنوب المملكة، مما يجعله ثالث أكبر مصدر للفوسفات في العالم. بالإضافة إلى الفوسفات، تعد مناجم البوتاس والأملاح والغاز الطبيعي والحجر الجيري من الموارد المستخرجة الأخرى الهامة في الأردن، فالاقتصاد الأردني هو (اقتصاد المعرفة) السائر على درب تطوير التعليم، الخصخصة، التحرر الاقتصادي المستمر، مع إعادة الهيكلة الاقتصادية لضمان مسار إلى اقتصاد قائم على المعرفة. أما العقبات الرئيسة التي تعترض الاقتصاد الأردني فهي مصادر المياه الشحيحة، والاعتماد الكامل على الواردات النفطية من أجل الحصول على الطاقة، وعدم الاستقرار الإقليمي . (Bani Hamad, 2019)

النمو الاقتصادي الذي يشهده الأردن الذي يتمحور حول خصخصة القطاعات المملوكة للدولة وتحرير الاقتصاد يعكس جهودًا كبيرة لتعزيز التنمية في المدن الرئيسة مثل عمان والعقبة، وفتح فرص استثمارية في مناطق اقتصادية خاصة في عدة مناطق من البلاد. تلك الجهود أسهمت في جذب استثمارات كبيرة في العقبة والمفرق ومعان وعجلون والبحر الميت وإربد، وتطوير مناطق صناعية تشمل عدة قطاعات مثل

الغزل والنسيج والصناعات الدوائية ومستحضرات التجميل والصناعات الدفاعية والفضاء والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ويعلق الأردن آماله على السياحة وصادرات اليورانيوم، إضافة إلى الصخر الزيتي والتجارة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق النمو الاقتصادي في المستقبل (اقتصاد أردني متماسك رغم التحديات، 2021). وتلجأ الحكومة إلى فرض المزيد من الضرائب على الشعب بهدف زيادة إيراداتها (Alshirah, Alshira'h, & Lutfi, 2022).

**المساعدات الخارجية المقدمة إلى الأردن**

تتضمن المساعدات الخارجية المنح والقروض الميسرة والمساعدات الفنية التي تستخدم لتمويل المشاريع التنموية ذات الأولوية وبما يتماشى مع الأولويات الوطنية والبرامج التنموية التنفيذية المتابعة. ولتحقيق ذلك، تتلقى المملكة المساعدات الخارجية بالأنواع الآتية:

**المنح الموجهة لدعم الموازنة العامة والمتعاقد عليها من خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي:** هي المنح التي تقدم كدعم مباشر لخزينة الدولة بحيث يُنفق من خلالها على المشاريع والبرامج التنموية الواردة في قانون الموازنة العامة، أو أن يُرصَد كمخصصات إضافية ضمن الموازنة العامة لموازنات الوزارات التي ستقوم بتنفيذ مشاريع قطاعية معينة. وتُحول هذه المنح على دفعات لحساب الخزينة العامة ترتبط بتحقيق عدد من المؤشرات التعاقدية وحسب اتفاقيات التمويل الخاصة بذلك، وبناءً على التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاحات والاستراتيجيات. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي وكندا، أبرز الدول والجهات المانحة التي تقدم هذا النوع من المنح للمملكة (Al-Dalahmeh & Dajnoki, 2021).

**المنح الموجهة لتحقيق أولويات تنموية:** هي المنح التي توجه لتمويل برامج ومشاريع تنموية ذات أولوية ضمن البرنامج التنموية التنفيذية، حيث تُوقع اتفاقيات التمويل الخاصة بذلك ويلتزم بها من قبل الجهة المانحة ويتم استغلالها على مدى فترة تنفيذ المشروع، والتي تتراوح غالبًا ما بين (2-5) سنوات (Alalawneh, 2020).

**القروض الميسرة:** هو التمويل الميسر الذي تحصل عليه الحكومة على شكل قروض بشروط تمويلية ميسرة جدًا، حيث تقوم الوزارة بالتنسيق الحثيث مع وزارة المالية والوزارات المعنية للحصول على موافقة اللجنة الوزارية العليا لإدارة الدين العام المسؤولة عن إدارة الدين العام. وذلك بهدف توفير تمويل ميسر جدًا لدعم الموازنة العامة وتمويل برامج ومشاريع تنموية ذات أولوية. وتمتاز هذه القروض بشروط تمويلية ميسرة، حيث تتراوح أسعار الفائدة ما بين (0.75%-2.8%) وتصل فترات السداد إلى 35 سنة تتضمن فترات سماح تتراوح ما بين (3-10) سنوات (Al-Afeef, 2020).

**المساعدات الفنية:** تقدم الدول والجهات المانحة والتمويلية مساعدات فنية للأردن بهدف رفع القدرات وبنائها المؤسسية والإدارية لعدد من المؤسسات والوزارات الحكومية بالإضافة إلى مساعدة الحكومة الأردنية في تحقيق الإصلاحات المستهدفة بناءً على المعايير الدولية المعتمدة؛ إذ إن أغلب المساعدات الفنية الموجهة

للأردن تقدم على شكل استقدام خبراء ومتطوعين، أو برامج توأمة، أو بعثات دراسية وتبادل ثقافي (Mofady & Malawi, 2022).

**القطاعات الممولة من المساعدات الخارجية:** يتم توجيه المساعدات الخارجية لتمويل برامج ومشاريع تنموية ذات أولوية من أجل تعزيز المنعة والنمو فضلًا عن توفير الخدمات الأساسية إلى شريحة واسعة من القطاعات. وتشمل هذه القطاعات (على سبيل المثال لا الحصر): المياه والصرف الصحي والصحة والتعليم والطاقة، البنية التحتية والشباب والعمالة وسبل العيش، الاشتمال المالي، العدالة والحوكمة الرشيدة، المشاريع الصغيرة والمتوسطة، خدمات البلديات، التجارة والاستثمار، قطاع التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني، والحماية الاجتماعية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكار، النقل والسياحة، وتطوير القطاع العام بالإضافة إلى دعم الموازنة العامة واللاجئين، وتعد وزارة التخطيط والتعاون الدولي بموجب قانون التخطيط رقم (68) لسنة 1971 "حلقة الوصل بين جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية وبين مصادر التمويل الخارجي من الدول المانحة ومؤسسات التمويل الدولية وغيرها". وعليه، فإن الوزارة هي الجهة الحكومية الوحيدة المخولة بالتعاقد على المساعدات الخارجية وتخصيصها للبرامج والمشاريع التنموية ذات الأولوية وبما يتوافق مع البرامج التنموية التنفيذية (Bani Hamad, 2019).

**إجراءات تقديم المساعدات والشروط المرفقة**

لم تعد المساعدات تقدم بناء على تعهدات من الدولة المتلقية باستخدامها في مجال معين، وإنما وفق أسس ومعايير متكاملة دوليًا، مع إرفاقها بما يلائم من شروط تنصب لضمان تحقيق الهدف من المساعدة، وهي شروط واسعة ومتكاملة وتفصيلية تمتد إلى حد المطالبة بالرقابة على طريقة استخدام الأموال المقدمة للبلد وضرورة الإشراف عليها، وحتى فرض طريقة إرساء المناقصات والشروط التي يجب أن تتضمنها. وهو ما يفقد البلد المتلقي سيادته وقراره المستقل بإحلال سيادة محل سيادة أخرى وإن كان ذلك يتم تحت مسميات أخرى (Noori, 2019).

الولايات المتحدة خلال السنوات الـ 20 الماضية قدمت أكثر من 18.9 مليار دولار من المساعدات، من بينها أكثر من 1.8 مليار مساعدات موجهة للقطاع الصحي، بحسب ما ذكرته السفارة الأمريكية في الأردن، وكان صندوق النقد الدولي قد وافق في نهاية شهر مارس/آذار، على دعم الأردن ببرنامج إصلاح اقتصادي ومالي مدته 4 سنوات، بقيمة 1.3 مليار دولار. وكان قد صمم البرنامج قبل تفشي فيروس كورونا ليساهم في زيادة النمو وتحفيز خلق فرص العمل، وتعزيز الاستقرار المالي في البلاد، إلّا أنه مع تفشي الجائحة حول العالم وتأثر الأردن بها، عُدّل ليتضمن خطط إنفاق تغطي المصاريف الطارئة والإمدادات والمعدات الطبية (Alheet & Hamdan, 2020).

**تأثيرات الربيع العربي وعدم الاستقرار الإقليمي اللاحق**

كان للربيع العربي، الذي بدأ في أواخر عام 2010، تأثيرات بعيدة المدى في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك عواقب اقتصادية وسياسية كبيرة على الأردن. ومع مواجهة الدول المجاورة مثل سوريا والعراق ومصر للاضطرابات، شهد الأردن زيادة ملحوظة في التحديات الاقتصادية والاجتماعية. وأدى عدم الاستقرار وعدم الاستقرار إلى انخفاض التجارة الإقليمية، مما أثر سلبًا على اقتصاد الأردن، الذي يعتمد بشكل كبير على التجارة مع جيرانه. ووفقًا للبنك الدولي، انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن من 2.3٪ في عام 2010 إلى 2.2٪ في عام 2011، مما يعكس التأثير الاقتصادي المباشر لعدم الاستقرار الإقليمي. كما أدى تدفق اللاجئين وتعطيل طرق التجارة إلى إجهاد الخدمات العامة والبنية الأساسية والموارد في الأردن. بالإضافة إلى ذلك، اهتزت ثقة المستثمرين بسبب الاضطرابات الإقليمية، مما أدى إلى انخفاض الاستثمار المباشر الأجنبي. انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن بنحو 13% في عام 2011، من 1.7 مليار دولار في عام 2010 إلى 1.48 مليار دولار، حيث أصبح المستثمرون أكثر عزوفًا عن المخاطرة في ضوء الديناميكيات الإقليمية غير المتوقعة. وقد أدى الصراع المطول في سوريا المجاورة إلى تفاقم هذه التحديات، حيث أعاقت حالة عدم الاستقرار المستمرة في المنطقة التعافي الاقتصادي في الأردن (Al-Dalahmeh & Dajnoki, 2021).

**التأثير الاقتصادي لأزمة اللاجئين السوريين**

لقد كان لأزمة اللاجئين السوريين تأثير اقتصادي عميق على الأردن، الذي يستضيف أحد أكبر أعداد اللاجئين نسبة إلى عدد سكانه. منذ اندلاع الحرب الأهلية السورية في عام 2011، لجأ أكثر من 1.3 مليون سوري إلى الأردن، مما وضع ضغوطًا كبيرة على اقتصاد البلاد والخدمات العامة. وقد أدى هذا التدفق إلى زيادة الطلب على الإسكان والتعليم والرعاية الصحية والتوظيف، مما أدى إلى إجهاد الموارد المحدودة في الأردن. وبحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تقدر تكلفة استضافة اللاجئين السوريين بنحو 2.5 مليار دولار سنويا، وهو ما يعادل نحو 6% من الناتج المحلي الإجمالي للأردن و25% من ميزانيته السنوية. كما تأثر سوق العمل بشكل كبير، حيث ارتفعت معدلات البطالة مع تنافس الأردنيين واللاجئين على فرص العمل المحدودة. وارتفع معدل البطالة في الأردن إلى 19.1% في عام 2020، ويرجع ذلك جزئيا إلى ضغوط سوق العمل الإضافية الناجمة عن تدفق اللاجئين. وعلاوة على ذلك، أدت أزمة اللاجئين إلى زيادة التوترات الاجتماعية وضغطت على الخدمات العامة إلى أقصى حدودها، وخاصة في المجتمعات المضيفة حيث يكون تركيز اللاجئين هو الأعلى. وعلى الرغم من المساعدات الدولية الكبيرة، كان العبء الاقتصادي على الأردن كبيرا، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى الدعم الدولي المستدام والاستراتيجيات طويلة الأجل لدمج اللاجئين في الاقتصاد (Alalawneh, 2020).

**الآثار الاقتصادية الناجمة عن أزمة كورونا**

إن نمو إجمالي الناتج المحلي العام بأكمله قد ينخفض إلى الصفر في أسوأ سيناريو للفايروس، وفي هذه الحالة سيكون أمام الأردن مهمه صعبة لتخفيف الأثر الاقتصادي، مع التمني بعدم لجوء الحكومة إلى جيب الشعب لتحصل على الدعم المطلوب فيما لو تأخر أو تعثر الحصول على الدعم من جهات دولية ، يواجه الأردن خسارةً محتملةً للمساعدة الأجنبية بما أنّ البلدان الأخرى تقلّص ميزانياتها الخاصة، ومع أنّ النسبة المئوية للمساعدة الأجنبية مقارنةً بإجمالي الناتج المحلي انخفضت من (40%) إلى حوالي (7%)، ولا تزال المساعدة الأجنبية تؤدّي دورًا في غاية الأهمّيّة في الاقتصاد الأردني، ومن القطاعات التي تضررت بشكل مباشر قطاع السياحة، الذي درّ على الأردن 5.8 مليار دولار خلال عام 2019، في وقت توقفت عجلة الإنتاج في أغلب القطاعات، الأمر الذي انعكس على إيرادات الخزينة من الضرائب والرسوم التي تشكل ثلثي إيرادات الدولة (Alalawneh, 2020).

كما أن زيادة مدة الإغلاقات التي فرضها الحجر الصحي، تزيد من التراجع الاقتصادي، والذي قدره البنك الدولي بـ 3.5% لهذا العام، وقد يعاود الاقتصاد عمليات الفتح والإغلاق وفقًا لعودة الفيروس للظهور مجددًا. مما يؤثر على عدة قطاعات كالسياحة والنقل بسبب التباعد الجسدي، وخفض التحصيل والرسوم الضريبية بسبب انكماش الاقتصاد، إن أحد أهم الدروس التي تعلمها الأردن من أزمة كورونا، هي ضعف البيانات المتعلقة بالعمالة غير المنظمة، مبينًا بأن هذا الضعف يعقد جهود الحكومة الهادفة إلى مساعدة الأشخاص الذين يفقدون عملهم في القطاع غير المنظم، حيث إنه من الصعب الوصول لهؤلاء في حالتي التعطل والعمل، وبحسب قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية، فقد ارتفع العدد الإجمالي للموظفين والعاملين لحسابهم الخاص في الأردن من (1.600) مليون فرد في عام 2010 إلى (2.249) مليون في عام 2019. بنسبة نمو بلغت تقريبا (50%)، كما بلغت أعداد المؤمن عليهم في مؤسسة الضمان الاجتماعي نحو (1.317) مليون شخص في نهاية العام 2019، الأمر الذي يعني أن العمالة غير الرسمية في الاقتصاد الأردني تقدر بنحو 933 ألف عامل، ويعادل هذا الرقم نحو (41.4%) من إجمالي العمالة (2.249) مليون فرد (Al-Afeef, 2020).

إن القطاع غير الرسمي يؤثر على مدى على دقة الحسابات الرسمية، حيث إن وجود قطاع غير رسمي كبير يساهم في تقدير الناتج المحلي الإجمالي بأقل مما هو عليه وهذا بدوره يؤثر على جودة الحسابات المرتبطة بنسب الدين العام للناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة العامة للناتج المحلي الإجمالي وغيرها من الحسابات.

وحول الأسباب التي تساهم في زيادة حجم القطاع غير الرسمي، فإن عدم وجود حافز لتنظيم العمل وإدخاله في الاقتصاد الرسمي يعد من أبرز أسباب تزايد حجم القطاع، يضاف إليه الرغبة في تجنب الاشتراك في الضمان الاجتماعي ودفع الضرائب، وتجنب القوانين والتشريعات المنظمة لسوق العمل، وتجنب المعيقات

التنظيمية والقانونية، إضافة إلى القانون الحالي والذي لا يلزم صاحب العمل إشراك عماله في الضمان إلا إذا كان عددهم أكبر من 5 عمال، وعلى صعيد السياسة النقدية، يساهم القطاع غير الرسمي في زيادة الطلب على النقد المتوفر في السوق بأكثر مما يضخ في السوق وهذا يولد ضغطًا على السيولة بحيث يمكن أن يزيد من معدل الفائدة (Alshirah, Alshira'h, & Lutfi, 2022).

**أحداث واتجاهات اقتصادية هامة أخرى في الأردن**

بالإضافة إلى عدم الاستقرار الإقليمي، وأزمة اللاجئين السوريين، وجائحة كوفيد-19، واجهت الأردن أحداثًا واتجاهات اقتصادية هامة أخرى شكلت المشهد الاقتصادي. ومن بين الاتجاهات البارزة العجز المالي المستمر ومستويات الدين العام المرتفعة. بلغ الدين العام الأردني حوالي 109٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، مدفوعًا بالعجز الهيكلي وزيادة الاقتراض لتمويل الإنفاق الاجتماعي والبنية التحتية. كما كانت واردات الطاقة عبئًا كبيرًا على اقتصاد الأردن تاريخيًا، نظرًا لاعتماد البلاد على الطاقة المستوردة لحوالي 94٪ من احتياجاتها من الطاقة. ومع ذلك، بدأت التطورات الأخيرة في مجال الطاقة المتجددة، وخاصة مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، في تقليل تكاليف الطاقة والاعتماد على الواردات، مما ساهم في نموذج اقتصادي أكثر استدامة. وكان الحدث المهم الآخر هو توقيع صفقة الغاز بين الأردن وإسرائيل في عام 2016، بهدف تأمين إمدادات مستقرة من الطاقة، مما أثار الجدل المحلي والاعتبارات الجيوسياسية. وعلاوة على ذلك، كانت نتائج مبادرات الإصلاح في إطار برامج صندوق النقد الدولي، التي تهدف إلى ضبط الأوضاع المالية والإصلاحات البنيوية، متباينة، مع إحراز بعض التقدم في خفض العجز ولكن أيضا مقاومة عامة لتدابير التقشف. كما يبرز الاقتصاد الرقمي كمجال رئيسي للنمو، مع مبادرة الحكومة " "REACH2025التي تهدف إلى تحويل الأردن إلى مركز إقليمي للتكنولوجيا، والاستفادة من سكانه الشباب المتعلمين. وبشكل عام، وبينما يواصل الأردن التعامل مع بيئة اقتصادية معقدة، فإن هذه الأحداث والاتجاهات تسلط الضوء على التحديات والفرص التي تواجه البلاد (Batayneh, Al Salamat, & Momani, 2024).

**الانعكاسات السياسية والاجتماعية للتحديات الاقتصادية في الأردن**

استمر الأردن بإجراء الإصلاحات الاقتصادية الهادفة لتحسين المناخ الاستثماري، وتحسين معيشة المواطنين، وتشغيل العاطلين عن العمل، ومحاربة الفقر والبطالة، وإنعاش الاقتصاد، وتخفيض الأسعار. وكما هو معروف، بأن الوضع الأمني والاستقرار السياسي اللذين يحظى بهما الأردن، بالإضافة إلى موقعه الجيوسياسي والجغرافي، يفترض أن تشكل جميعها مزايا وحوافز يجدر استثمارها لتجعل منه حاضنة صالحة للاستثمار ومركزًا إقليميًا مواتيًا للتجارة الدولية والسياحة والخدمات، إلا إن استثمار هذه المزايا لم يتحقق، مما أدى إلى تردي الأداء الاقتصادي واتساع الإنفاق العام، وعجز الموازنة واستفحال الغلاء وتفاقم الديون رغم استمرار المنح والمساعدات، مما دعى إلى تكثيف برامج الإصلاح وبذل المزيد من الجهود لتحسين

الأوضاع العامة، وإزالة التشوهات الاقتصادية، وتحسين معدلات النمو (Abu Alfoul, Mishal, & Schneider, 2024).

**التطور في الدين العام**

لقد أدت جهود إعادة هيكلة الاقتصاد، على مستوى الاقتصاد الكلي ومستوى القطاعات، إلى رفع إنتاجية وكفاءة القطاعات المختلفة على قاعدة المنافسة مع دخول القطاع الخاص المحلي والعربي والدولي ضمن إطار تنظيمي يضمن منافسة عادلة بين الجميع ليأخذ دوره في قيادة الاقتصاد بدلًا من القطاع العام الذي انسحب من المشاركة الفعالة في هذه القطاعات، في إطار برنامج التخاصية الذي انطلق العمل به في أواخر عام 1996 كمحور أساسي لتحقيق أهداف الإصلاح الاقتصادي، فانخفضت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من قرابة (100%) خلال العام 2000 إلى (59.4%) في العام 2010، فيما انخفضت نسبة الدين الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من النصف، حيث انخفضت من (84%) إلى (23.9%) بين الأعوام 2000-2010 (Abu Alfoul, Mishal, & Schneider, 2024).

تراجع حجم الدين الخارجي غير المدفوع بشكل كبير في العام 2009 بالمقارنة مع عام 2000، ما ساعد الأردن على الدخول إلى سوق السندات الأجنبية بإصدار سندات بقيمة 0.5 مليار دولار أميركي بمعدل فائدة مواتية (أقل من معدل الفائدة في السوق المحلي)، إن الدين العام مرتبط بشكل مباشر بالعجز في الموازنة العامة، فعندما تعاني الحكومة من عجز في ميزانيتها فإنها بحاجة إلى تمويل هذا العجز، الذي يتأتى من خلال الاقتراض الداخلي أو الخارجي. وبالتالي، فإن الدين العام هو عبارة عن المبلغ الإجمالي الذي تراكم عبر العجز في الموازنات العامة على مدى السنوات، ويطرح منه مبالغ خدمة الدين العام وإطفائها . (Abu Murad & Alshyab, 2019)

إلا أن التحسن الحادث في الأردن كان تحسنًا مؤقتًا، وذلك بسبب عوامل خارجية من أزمات سواء كانت أزمة السوريين أو الأزمة المالية العالمية في عام 2008، إلى جانب عوامل داخلية ترجع إلى سياسة الخصخصة في الأردن التي جاءت تنفيذًا لإملاءات صندوق النقد والبنك الدوليين، والظروف الاقتصادية الأخرى من فقر وبطالة زادت من حجم المديونية مما يبين أن السياسات التي اتخذتها الأردن لم تكن مواتية ولم تحقق التنمية المستدامة المنشودة وذلك بدليل النتائج التي يعكسها تطور الدين العام في الأردن في السنوات الأخيرة للأعوام 2016، 2017، 2018، والتي رصدت نسبها غرفة تجارة عمان في تقريرها السنوي لأداء الاقتصاد الأردني 2018 ، فقد ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي في نهاية عام 2018 ليصل إلى (12087.5) مليون دينار أو ما نسبته (40.2%) من الناتج المحلي للعام 2018، مقابل (11867.2) مليون دينار او ما نسبته (41.1%) من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام 2017، أي بارتفاع مقداره (220.3) مليون دينار أو ما نسبته (1.9%) (Mofady & Malawi, 2022).

**تحليل مقارن للصعوبات الاقتصادية عبر فترات مختلفة (1999–2024)**

على مدى ربع القرن الماضي، شهد المشهد الاقتصادي في الأردن تحولات كبيرة، اتسمت بدرجات متفاوتة من الصعوبة والتعافي. فمن عام 1999 إلى عام 2008، شهد الأردن استقرارًا ونموًا اقتصاديًا نسبيًا، حيث بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي حوالي 5.6٪. وتميزت هذه الفترة بإصلاحات اقتصادية قوية وزيادة الاستثمار الأجنبي، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى التزام الحكومة بتحرير الاقتصاد وتعزيز البنية التحتية. ومع ذلك، أدت الأزمة المالية العالمية في الفترة 2008–2009 إلى تعطيل هذا الاتجاه الإيجابي، مما أدى إلى تباطؤ حاد في النمو الاقتصادي. وانخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.3٪ في عام 2009، مما يعكس التأثيرات الأوسع للأزمة على أسواق التصدير الأردنية والتدفقات المالية (Noori, 2019).

وشهد العقد التالي، من عام 2009 إلى عام 2019، انتعاشًا تدريجيًا لكن شابته باستمرار العديد من التحديات. إذ بلغ متوسط النمو الاقتصادي في الأردن حوالي 3.4٪ سنويًا خلال هذه الفترة، مما يشير إلى تعافٍ معتدل ولكن ليس عودة إلى معدلات النمو قبل الأزمة. وتأثرت هذه الفترة بشكل ملحوظ بعدم الاستقرار الإقليمي، بما في ذلك الحرب الأهلية السورية، مما أدى إلى زيادة في أعداد اللاجئين وزيادة الضغوط على الخدمات العامة والبنية التحتية في الأردن. فقد ارتفع معدل البطالة، الذي بلغ حوالي 12٪ في عام 2008، إلى حوالي 19٪ بحلول عام 2019، مما يعكس الصعوبات في خلق فرص العمل وسط تباطؤ النمو الاقتصادي وزيادة الضغوط السكانية (Al–Afeef, 2020).

كان ظهور جائحة كوفيد–19 في عام 2020 بمثابة مرحلة جديدة من الشدائد الاقتصادية. إذ انكمش الاقتصاد الأردني بنسبة 1.6٪ في عام 2020، وهو أول نمو سلبي منذ الأزمة المالية العالمية. وأدى الوباء إلى تفاقم التحديات الاقتصادية القائمة، بما في ذلك ارتفاع الدين العام، الذي وصل إلى حوالي 97٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية عام 2020، وزيادة حادة في البطالة إلى حوالي 23٪. كما عطل الوباء قطاعات رئيسة مثل السياحة والتجارة، التان تعتبران حيويتين للاقتصاد الأردني. وكانت الجهود المبذولة للتخفيف من التأثير الاقتصادي من خلال تدابير التحفيز والمساعدات الدولية حاسمة ولكنها غير كافية لمواجهة التباطؤ بشكل كامل (Al–Dalahmeh & Dajnoki, 2021).

**تحديد التحديات الاقتصادية الأكثر أهمية للأردن (1999–2024)**

خلال الفترة من 1999 إلى 2024، واجهت الأردن العديد من التحديات الاقتصادية الحرجة التي أثرت بشكل كبير على مسار التنمية. وكان أحد التحديات الأكثر إلحاحًا هو ارتفاع مستوى الدين العام. من عام 2000 إلى عام 2024، فقد كان الدين العام للأردن كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في اتجاه تصاعدي، حيث ارتفع من حوالي 66٪ في عام 1999 إلى ما يقرب من 100٪ بحلول عام 2024. وقد أدى عبء الديون المتزايد هذا إلى تقييد قدرة الحكومة على الاستثمار في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، مما أدى إلى تعديلات مالية متكررة وتدابير تقشف، وكان التحدي الكبير الآخر هو معدل

البطالة المرتفع والمستمر، وخاصة بين الشباب والنساء. وعلى الرغم من الإصلاحات الاقتصادية المختلفة ومبادرات التنمية، ظلت معدلات البطالة مرتفعة، حيث بلغ متوسطها حوالي 14% إلى 19% على مدى العقدين الماضيين. وكانت البطالة بين الشباب مشكلة خاصة، حيث تجاوزت المعدلات في كثير من الأحيان 30%، مما يعكس عدم التوافق بين النتائج التعليمية واحتياجات سوق العمل (Al-Dalahmeh & Dajnoki, 2021).

كما تفاقمت الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها الأردن بسبب عوامل خارجية، مثل الصراعات الإقليمية وعدم الاستقرار الجيوسياسي. وقد فرض تدفق اللاجئين من الصراعات المجاورة، وخاصة الحرب الأهلية السورية، ضغوطًا إضافية على موارد الأردن وبنيته التحتية. وقد أدى هذا إلى زيادة الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية والإسكان، مع إجهاد الاستقرار الاقتصادي أيضًا، وقد أضافت جائحة كوفيد-19 طبقة جديدة من التعقيد إلى هذه التحديات القائمة مسبقًا، مما أدى إلى تضخيم آثار الدين العام والبطالة والانكماش الاقتصادي. وقد أدى الوباء إلى تعطيل القطاعات الاقتصادية الرئيسة، وخفض الإيرادات من السياحة والتجارة، وأدى إلى انخفاض كبير في النشاط الاقتصادي. ومع تطلع الأردن إلى المستقبل، فإن معالجة هذه التحديات الاقتصادية المتعددة الأوجه ستكون حاسمة لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي (Abu Alfoul, Mishal, & Schneider, 2024).

**الأحداث السياسية الرئيسة والتحولات في القيادة (1999–2024)**

من عام 1999 إلى عام 2024، شهد الأردن العديد من الأحداث السياسية الهامة والتغييرات القيادية التي شكلت تاريخه الحديث. ففي عام 1999، اعتلى الملك عبد الله الثاني العرش بعد وفاة والده الملك حسين، إيذانًا ببداية عصر جديد في السياسة الأردنية. وشهد عهده العديد من الأحداث الهامة، بما في ذلك توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية في عام 1999، التي تهدف إلى تعزيز العلاقات الدبلوماسية ولكنها واجهت أيضًا انتقادات محلية وإقليمية. وشهدت أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين فترة من الاستقرار النسبي، لكن اندلاع الربيع العربي في عام 2011 جلب تحديات غير مسبوقة. فقد أدت الاحتجاجات، مدفوعة بمطالب الإصلاح السياسي والفرص الاقتصادية، إلى تغييرات كبيرة في المشهد السياسي. واستجابت الحكومة بإصلاحات، بما في ذلك التعديلات الدستورية والقوانين الجديدة التي تهدف إلى زيادة المشاركة السياسية والشفافية. في عام 2016، أُعيد تشكيل البرلمان الأردني، مع زيادة كبيرة في عدد النساء والممثلين الأصغر سنًا، مما يعكس التحول نحو حوكمة أكثر شمولاً. وشهدت السنوات اللاحقة جهودًا متواصلة للإصلاح السياسي، بما في ذلك إدخال قوانين انتخابية جديدة وزيادة لامركزية السلطة. بالإضافة إلى ذلك، في عام 2018، واجهت الحكومة احتجاجات واسعة النطاق ضد تدابير التقشف، مما أدى إلى استقالة رئيس الوزراء هاني الملقي واستبدال عمر الرزاز به، الذي وعد بمعالجة المظالم الاقتصادية وإجراء المزيد من الإصلاحات. اختبر جائحة كوفيد-19 في 2020–2021 الاستقرار السياسي في البلاد،

مع تنفيذ تدابير الطوارئ والإغلاق للحد من انتشار الفيروس. في عام 2024، يواصل الملك عبد الله الثاني قيادة الأردن عبر مشهد إقليمي معقد يتميز بالصراعات المستمرة في البلدان المجاورة والتحديات الاقتصادية المستمرة (Alshirah, Alshira'h, & Lutfi, 2022).

**تأثير التحديات الاقتصادية على الاستقرار السياسي (1999–2024)**

كان للتحديات الاقتصادية التي واجهت الأردن من عام 1999 إلى عام 2024 تأثير عميق على الاستقرار السياسي في البلاد، ففي أواخر التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كان اقتصاد الأردن مستقرًا نسبيًا، بدعم من المساعدات الأجنبية والقروض الدولية. ومع ذلك، كان للأزمة المالية العالمية في عام 2008 آثار متتالية على الأردن، مما أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة. فقد أدى التباطؤ الاقتصادي إلى تفاقم التوترات الاجتماعية والسياسية القائمة، مما ساهم في الاضطرابات خلال الربيع العربي. واشتدت الضغوط الاقتصادية بسبب الصراعات الإقليمية، مثل الحرب الأهلية السورية، التي أدت إلى تدفق كبير للاجئين إلى الأردن. وبحلول عام 2014، ارتفع الدين العام للبلاد إلى أكثر من 90٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مما وضع عبئًا ثقيلًا على الاقتصاد. وردًا على ذلك، نفذت الحكومة تدابير التقشف، بما في ذلك زيادات الضرائب وخفض الدعم، مما أثار احتجاجات واسعة النطاق وأدى إلى استقالة رئيس الوزراء هاني الملقي في عام 2018. كما أثرت هذه التحديات الاقتصادية على الإصلاحات السياسية، حيث قدمت الحكومة سياسات جديدة تهدف إلى معالجة الفساد وتحسين الحوكمة الاقتصادية. وعلى الرغم من هذه الجهود، ظلت الصعوبات الاقتصادية قضية مستمرة، مما ساهم في عدم الاستقرار السياسي والتأثير على ثقة الجمهور في الحكومة. وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم الصعوبات الاقتصادية، حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بنسبة 1.6% في عام 2020 وارتفعت معدلات البطالة إلى أكثر من 25%. وفي عام 2024، ستستمر التحديات الاقتصادية في التأثير على المشهد السياسي في الأردن، مع استمرار الجهود الرامية إلى استقرار الاقتصاد ومعالجة الاستياء العام من خلال مزيج من الإصلاحات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية (Batayneh, Al Salamat, & Momani, 2024).

**تحليل الترابطات بين التحديات الاقتصادية والقرارات السياسية والنتائج الاجتماعية في الأردن (1999–2024)**

من عام 1999 إلى عام 2024، شهد الأردن تفاعلاً معقدًا بين التحديات الاقتصادية وتداعياتها على كل من المجالين السياسي والاجتماعي. وقد تشكل المشهد الاقتصادي للبلاد من خلال عوامل مختلفة بما في ذلك الصراعات الإقليمية، وتقلب أسعار النفط العالمية، والسياسات المالية المحلية. وقد أثرت التحديات الاقتصادية بشكل كبير على القرارات السياسية في الأردن، والتي أثرت بدورها على النتائج الاجتماعية في جميع أنحاء البلاد، من الناحية الاقتصادية، وواجهت الأردن قضايا مستمرة مثل ارتفاع معدلات البطالة، والموارد الطبيعية المحدودة، والديون العامة الكبيرة. ووفقًا لبيانات البنك الدولي، ارتفع معدل البطالة في

الأردن من 12.4٪ في عام 1999 إلى ما يقرب من 23.4٪ في عام 2024، مما يعكس النضال من أجل خلق فرص عمل كافية وسط الركود الاقتصادي والنمو البطيء. وقد أدى هذا الضغط الاقتصادي إلى سلسلة من القرارات السياسية التي تهدف إلى استقرار الاقتصاد، بما في ذلك تدابير التقشف والإصلاحات الهيكلية. وعلى سبيل المثال، نفذت الحكومة تخفيضات الدعم وفرضت ضرائب جديدة استجابة للضغوط المالية. وفي حين كانت هذه التدابير تهدف إلى خفض عجز الموازنة، فإنها كثيراً ما أشعلت شرارة الاحتجاجات العامة والاضطرابات الاجتماعية. ومن الجدير بالذكر أن ارتفاع أسعار الوقود في عام 2012 أدى إلى مظاهرات واسعة النطاق، مما سلط الضوء على التوتر بين السياسة الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي (Abu Alfoul, Mishal, & Schneider, 2024).

ومن الناحية السياسية، نجح الأردن في اجتياز سلسلة من الإصلاحات والمناورات السياسية لمعالجة الأزمات الاقتصادية. وكان إدخال التعديلات الدستورية في عام 2011، التي تهدف إلى لامركزية السلطة وتعزيز السلطة البرلمانية، استجابة جزئية للسخط العام المتزايد والمطالبات بمزيد من التمثيل السياسي. ومع ذلك، لم تحقق هذه التعديلات نجاحاً كبيراً في معالجة القضايا الاقتصادية عميقة الجذور، كما يتضح من استمرار ارتفاع معدلات البطالة والتفاوت الاقتصادي. وكانت القرارات السياسية المتخذة خلال هذه الفترة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمحاولات تأمين المساعدات الدولية والحفاظ على الاستقرار الإقليمي، الأمر الذي أثر بدوره على النتائج الاجتماعية، وكان التفاعل بين القرارات السياسية والنتائج الاجتماعية عميقاً. فعلى سبيل المثال، أدت الضغوط الاقتصادية إلى زيادة معدلات الهجرة، حيث سعى العديد من الأردنيين إلى فرص أفضل في الخارج. وتشير تقارير دائرة الإحصاءات الأردنية إلى أن معدلات الهجرة ارتفعت بشكل كبير، حيث غادر البلاد أكثر من 80 ألف أردني سنويًا في السنوات الأخيرة، مما يعكس البحث عن الاستقرار الاقتصادي والأمن الوظيفي. كما تأثر التماسك الاجتماعي، حيث أدت الصعوبات الاقتصادية إلى تفاقم الانقسامات الطبقية وأدت إلى زيادة التوترات الاجتماعية (Khasawneh, 2024).

كان لعدم الاستقرار السياسي الناجم عن التحديات الاقتصادية آثار مباشرة على السياسات الاجتماعية، فعلى سبيل المثال، أثرت القيود الميزانية على الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية، والتي تعتبر بالغة الأهمية للرفاهة الاجتماعية. وتشير البيانات الصادرة عن وزارة الصحة الأردنية إلى أن الإنفاق على الرعاية الصحية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي انخفض من 7.5٪ في عام 1999 إلى حوالي 5.2٪ في عام 2024، في حين واجهت الإنفاق التعليمي أيضًا تخفيضات. وكان لهذه التخفيضات تداعيات كبيرة على جودة الخدمات العامة والتنمية الاجتماعية بشكل عام (Batayneh, Al Salamat, & Momani, 2024).

فإن الفترة من 1999 إلى 2024 في الأردن تؤكد العلاقة المعقدة بين التحديات الاقتصادية والقرارات السياسية والنتائج الاجتماعية. لقد دفعت الصعوبات الاقتصادية إلى إجراء إصلاحات سياسية واتخاذ قرارات

سياسية تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، الأمر الذي كان له بدوره تأثيرات متفاوتة على الظروف الاجتماعية. ويسلط التفاعل بين هذه العوامل الضوء على الديناميكيات المعقدة التي تعمل على تشكيل المشهد السياسي والاجتماعي في الأردن، مما يعكس التحديات الأوسع التي تواجهها الأمة في إدارة الضغوط الاقتصادية في حين تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية (Abu Alfoul, Mishal, & Schneider, 2024).

**الخاتمة والتوصيات**

إن أهمية التفكير في إعداد خطة طوارئ لإنقاذ الاقتصاد الوطني في مرحلة ما بعد أزمة فيروس كورونا، يقتضي التأكيد على ضرورة التشدد في تنفيذها لضمان نجاحها، وبالتالي يجب إعداد موازنة جديدة تُناقش مع اللجان المختصة في البرلمان وبمشاركة القطاع الخاص، لاعتمادها كخطة طوارئ بديلة، مع افتراض معدل نمو يتراوح بين صفر إلى واحد بالمئة في أفضل الأحوال، ودعت الحكومة إلى التوجه نحو الاقتراض الخارجي وتجاهل ارتفاع نسبته من الناتج المحلي، معلنة أن المرحلة الحالية تتطلب تحديد الأولويات بحسب تعبيرها. كما اقترحت إعادة جدولة الديون الخارجية والبحث عن مصادر اقتراض بتكلفة أقل.

كما أن أهمية ضخ سيولة نقدية في السوق، لإنعاش الوضع الاقتصادي بعد جائحة كورونا يتطلب استمرارية النشاط الاقتصادي والمؤسسات في العمل بنشاط، لتخطي الأزمة، وبالتالي يحتاج الاقتصاد الأردني إلى دعم لا يقل عن مليار دينار، لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل الركيزة الأساسية في الاقتصاد الوطني. يشمل ذلك توفير تسهيلات بفوائد منخفضة، ومساهمة حكومية في هذه الشركات، بالإضافة إلى تقديم حوافز ضريبية وتسهيلات بنكية، بعد انقضاء الأزمة، ومن الضروري البدء في إعادة النظر في الحسابات، مما يتطلب من الحكومة تشكيل خلية تضم خبراء من القطاع الخاص لوضع خطة استراتيجية للمرحلة "ما بعد كورونا.

ومن خلال تحليل بيانات الدراسة اتجهت الباحثة إلى تأكيد فرضية الدراسة في أن الأردن يواجه آثاراً سلبية سياسية واجتماعية نتيجة انعكاس التحديات الاقتصادية عليه. لذلك من الضروري توجيه دعم مباشر وغير مباشر للقطاع الزراعي والإنتاج الحيواني، بالإضافة إلى دعم قطاع الصناعة المحلية، وتعزيز فرص الاعتماد الذاتي في الصناعات المحلية وزيادة الإيرادات، وضرورة إنشاء صندوق وطني لدعم المؤسسات المتعثرة، للتقليل من تأثير أزمة كورونا على الاقتصاد الوطني، والسماح بالحصول على رخص المهن دون شروط، وتخفيض تكاليف الطاقة للقطاعات الاقتصادية النشطة، بالإضافة إلى منح إعفاءات ضريبية لكافة القطاعات، سيسهم في التغلب على تداعيات الأزمة الاقتصادية.

## المراجع

Abu Alfoul, M., Mishal, Z., & Schneider, F. (2024). *The hidden economy in Jordan: A MIMIC approach. Cogent Economics & Finance, 10(1), 2031434.*

Abu Murad, M., & Alshyab, N. (2019). Political instability and its impact on economic growth: the case of Jordan. 18(3). *International Journal of Development Issues*, pp. 366-380.

Al-Afeef, M. (2020). *The impact of small and medium enterprises on gross domestic product and unemployment: Evidence from Jordan 2009-2018. International Journal of Economics and Financial Issues, 10(2), 181.*

Alalawneh, M. (2020). *The impact of human capital and foreign direct investment on economic growth: An Empirical Study on Jordan. development, 10(2).*

Al-Dalahmeh, M., & Dajnoki, K. (2021). The socio-economic impact of the Syrian refugee's influx in Jordan: A systematic review analysesl, 2, 145-56. *Cross Cultural Management Journa*.

Alheet, A., & Hamdan, Y. (2020). *Evaluating innovation-driven economic growth: a case of Jordan. Entrepreneurship and Sustainability Issues, 7(3), 1790.*

Alissa, S. (2007). *Rethinking Economic Reform in Jordan: Confronting Economic and Social Realities. Malcolm H. Kerr Carnegie Middle East Center.*

Al-Mashaqbeh, B. (2022). *The Reality of Political Reform in Jordan and its most Prominent Obstacles in the Period (1989-2019). Dirasat: Human and Social Sciences, 49(5), 44–51.* Retrieved from https://doi.org/10.35516/hum.v49i5.2777

Al-Ougaili, M., & Yaqoub, S. (2019). *Analysis of the political discourse of King Abdullah II Ibn Al-Hussein and its impact on human development in Jordan (1999-2015). Dirasat: Human and Social Sciences, 46(3)..*

Alshirah, M., Alshira'h, M., & Lutfi, A. (2022). *Political connection, family ownership and corporate risk disclosure: Empirical evidence from Jordan. Meditari Accountancy Research, 30(5), 1241-1264. .*

Al-Tal, R. (2024). The Great Transition: Transformations in Economic Growth in Jordan. . Accessed on 10/8/2024. *Newspaper article. Al-Ghad Newspaper*. Retrieved from https://alghad.com

Bani Hamad, A. (2019). The Impact of Political Reforms on Stability in Jordan: (2011-2018). 9, 122-144. *Open Journal of Political Science*.

Batayneh, K., Al Salamat, W., & Momani, M. (2024). *The impact of inflation on the financial sector development: Empirical evidence from Jordan. Cogent economics & finance, 9(1), 1970869. .*

Khasawneh, F. (2024). *Policy of Sustainable Development in Jordan and Its Impact on International Relations. International Journal of Sustainable Development & Planning, 19(6). .*

Mofady, F., & Malawi, A. (2022). The Impact of Political Stability on Foreign Reserves. Dirasat: Human and Social Sciences, 49(6), 280–292. Retrieved from https://doi.org/10.35516/hum.v49i6:.4009

Noori, S. (2019). Impact of foreign direct investment on economic growth in Jordan. (119),. *Journal of Administration and Economics*, pp. 77-94.